التراث العربي

110
مجلة فصلية محكّمة تصدر عن اتحاد
الكتاب العرب بدمشق

المدير المسؤول رئيس التحرير
د. حسين جمعة د. محمود الربداوي

هيئة التحرير:
د. وهبة الزحيلي د. علي أبو زيد د. شوقي أبو خليل
د. نبيل أبو عمشة د. عبد اللطيف عمران د. وليد مشوح

الإخراج الفني: أسمى الحوراني

المراسلات باسم رئاسة التحرير
اتحاد الكتاب العرب، مجلة التراث العربي، دمشق ــ ص. ب (3230)
فاكس:6117244
البريد الإلكتروني ــ E-mail : aru@net.sy / aru@tarassul.sy
موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت:
www.awu-dam.org

شروط النشر

1-أن تكون البحوث تراثية، أو تصب في باب التراث.
2-أن تكون جديدة، ولم تنشر من قبل وليست مستلة من كتاب منشور.
3-التقيد بالمنهج العلمي الدقيق، والتزام الموضوعية، والتوثيق والتخريج، وتحقق السلامة اللغوية.
4-أن تكتب بخط واضح، ويفضل أن تكون مطبوعة،وعلى وجه واحد من الورقة.
5-ألا تزيد على عشرين صفحة.
6-أن تراعى علامات الترقيم.
7-توضع الحواشي في أسفل الصفحة، ويلتزم فيها المنهج العربي، أي يكتب اسم الكتاب، فالمؤلف، فالمحقق، فالجزء والصفحة.
8-يثبت في آخر البحث فهرس المصادر والمراجع وفق ترتيب حروف الهجاء لأسماء الكتب، مثال: (طبقات فحول الشعراء: ابن سلام ـ تح: محمود شاكر ـ القاهرة ـ مط. المدني ـ ط3، 1974م) وكل بحث لا يتقيد بالشرطين 7 و 8 تعتذر المجلة من قبوله.
9-يقدم للبحث بملخص عنه في بضعة أسطر، ويرفق بلمحة عن سيرة المؤلف وعنوانه.
10-يمكن أن تنشر المجلة نصوصاً تراثية محققة، إذا استوفى النص شروط التحقيق.
11-تخضع الأبحاث المرسلة للتحكيم العلمي.
12-لا تعاد الأبحاث إلى أصحابها، ويبلغون بقبول نشرها، أو الاعتذار إليهم.
13-الأبحاث والمقالات التي تنشر تعبِّر عن آراء كُتَّابها، ولا تعبِّر بالضرورة عن رأي المجلة أو الاتحاد.
14-ترتيب البحوث داخل العدد يخضع لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب.

❐❐❐

الاشـــــــتراك الســـنوي

ـــ داخل القطر للأفراد :	800 ل.س
ـــ في الأقطار العربية للأفراد :	2500 ل.س أو (50) دولاراً أميركياً
ـــ خارج الوطن العربي للأفراد :	3000 ل.س أو (60) دولاراً أميركياً
ـــ الدوائر الرسمية داخل القطر :	1000 ل.س
ـــ الدوائر الرسمية في الوطن العربي :	300 ل.س أو (60) دولاراً أميركياً
ـــ الدوائر الرسمية خارج الوطن العربي :	3500 ل.س أو (70) دولاراً أميركياً
ـــ أعضاء اتحاد الكتاب :	250 ل.س

الاشتراك يرسل حوالة بريدية أو شيكاً يدفع نقداً إلى مجلة التراث العربي

- - المحتوى - -

1	ـ الافتتاحية ـ دمشق في عيون التراثيين -2 -	د. محمود الربداوي	7
	دمشـــــقيـات		
2	ـ المقري التلمساني الجزائري ودمشق في كتاباته	د. فورار امحمد بن لخضر	17
3	ـ مكانة ابن السويدي بين أساتذة الطب الدمشقي	اكتمال رجب	41
4	ـ دمشق في أزهى عصورها	د. نجدة خماش	61
	أدبيـــــــــات		
5	ـ جماليات النسق الضدي؛ شعر أبي العلاء المعري أنموذجاً	د. سمر ديوب	87
6	ـ بلاغة الحنين لأبي العلاء المعري	د. لطفية إبراهيم برهم	111
7	ـ عُمان في أدب الرحالة	د. عبد الله المجيدل	133
8	ـ في المشترك بين المثل والشعر	د. فاطمة الوهيبي	171
	إسلاميـــــــات		
9	ـ الإمام جلال الدين السيوطي وحقيقة كلامه في الاجتهاد	أ. أحمد معبوط	197
10	ـ أدبية الإعجاز في بحوث القدامى	رشيد بن يمينة	207
	لغويـــــــات		
11	ـ مخالفات القياس اللغوي في شعر الأعشى	د. محمد شفيق البيطار	223
	بلاغيـــات وثقافة		
12	ـ إضافات هندية إلى بلاغة العرب	د. عيسى العاكوب	243
13	ـ معاهدة إبلا	د. فاروق إسماعيل	265
14	ـ **فهارس**	التحرير	281

مُخالَفَةُ القِياسِ اللُّغويِّ في شِعْرِ الأَعْشَى

د. مُحمَّد شَفيق البَيْطَار (*)

U——————————————— u

تمهيد:

لعلَّ المَرْءَ لا يكون مجانباً للصّوابِ إن ذَهَبَ إلى أنَّ (القياسَ) مبدأ عامٌّ في مختلِفِ وجوه الحياة وصنوفِ العلم، وأنّ الإنسانَ حينَ يلجأُ إلى (القياس) يُعْمِلُ فكرَهُ ليَجْرِيَ في فعلِهِ وقولِهِ على ما جَرَى عليه مَنْ يَقِيسُ فعلَهُ بفعلهِ وقولَهُ بقولهِ، ممَّنْ سَبَقَهُ أو ممَّنْ يحيط به في مجتمعه.

والفَنَّان المبدع المبتدئ يقيسُ ما يُبدِعهُ بإبداعِ مَنْ تقدَّمَه، ولذلكَ كانت حاجتُهُ إلى التّلمذة؛ والشّاعر فنّان مبدعٌ أداة إبداعِهِ هي اللّغة، وقد عُرِفَتْ تلمذةُ الشّعراء القدماء بعضِهِم على بعض منذُ الجاهليّة، وذلكَ بأن يكون المبتدئ روايةً لشاعرٍ سابق، يحفظ شعرَهُ ويتمثَّل فنّه وأدواتِهِ المختلفة، ويتأثَر بِهِ في لغته وتراكيبه وموضوعاته.

وقد تنبّه علماء العربية منذ القرن الأوَّل الهجريّ على أنّ هذه اللّغة محكومةٌ في ألفاظها وتراكيبها وشعرها ونثرها بقوانينَ جامعة مطَّردة ناظمة لها، فبدؤوا باستنباطها، وتلَقَّاها تلامذتُهم وتوسّعوا في الاستنباط، ولم يزل الاستنباط يتوسّع إلى أن نضجت مجموعةٌ من

(*) أستاذ سوري في جامعة دمشق.

علوم العربية، منها النّحو والصّرف والبلاغة والعَروض والقوافي، وهي علوم تحتوي تلكَ القوانين والمقاييس؛ وتنبَّه أولئك العلماء أيضاً على أنَّ فيما وصل إليهم من كلام العرب ما يخرج على تلك القوانين المطّردة ويخالفُها، فدوَّنوا ذلك كلَّه في كتبهم.

ولذلك يُعَدُّ **(القياس)** أصلاً مِن أصول العربيّة، تناولته أقلامُ العلماءِ قديماً وحديثاً في بحوث مفصّلة[1]؛ ولعلَّ الأعشى كان أكثر شعراء الجاهليّة مخالفةً لتلك القواعد والأصول، ففي أثناء بحثي في كتب اللّغة والنّحو والصّرف وضرائر الشّعر ونحو ذلك لَفَتَ نظري كثرةُ استشهاد العلماء بشعره، وتنبيهُهم على ما فيه من مخالفةٍ للقياس والقوانين المطّردة في كلام العرب وأشعارِها، فجمعتُ ذلكَ، وراجعتُهُ على ديوانِهِ، فظهرَت لي فيه أمورٌ أضفتها إلى ما سبق، فاجتمعتْ لديّ كثيرة، فرأيت أن أقدمَّها في هذه المقالات التي اعتمدت فيها على المنهج الوصفيّ، مُكتفياً بتتبُّعِ مظاهر مخالفةِ القياس وعرضِها على القارئ، وإن كنت قد حرصت على نقل ما ذهب إليه العلماء مِن (تعليل) لبعض الظَّواهر، مَعَ العلم أنَّ كثيراً ممَّا عرضتُه يدخُلُ في الدّراسات الأسلوبية أو يُفيدُها.

على أنّ مخالفتَه الأعشى للقياس ليست مطّردةَ في شعره، فإنَّ معظمه جاءَ موافقاً للقواعد الناظمة للعربية، وجاءَت مخالفةُ القياس في أبياتٍ قليلةٍ إذا ما قُورِنَتْ بسائر شعره وهو غزير كثير.

و**(الأعشى)** لقبٌ لميمون بن قيس البكريّ، لُقّب به لعلّة في عينيه، وهو شاعر مشهور من شعراء الجاهليّة، يُعَدّ في الطبقة الأولى من فحولها البارزين، ولَهُ ديوان مطبوع قدّمَ له محقّقه الدكتور محمّد محمّد حسين ــ رحمه الله ــ بمقدّمة مستفيضة تناوَلَ فيها عصرَه وحياتَهُ وفنَّه، تُغنِي مَنْ شاءَ معرفةَ ذلكَ.

ولاشكَّ في أنَّ وراءَ مخالفةِ القياس عند الأعشى أسباباً عدَّة، ولكنْ لعلَّ أهمَّها ــ في نظري ــ هو السَّبب النفسيّ، فهو شاعرٌ قلقٌ مضطربٌ لاهثٌ وراءَ ثلاثِ شَهَواتٍ تتحكَّم فيه: المرأة والخمر والمال، وكانت وراءَ تعهُّرِه في حياتِهِ وشعرِه، وكثرةِ وصفه للخمر ومعاقرتها، وتكسُّبِه بشعره وتبذيره؛ وهذا كلُّه يجعله أقلَّ حرصاً على إحكام شعرِه مِن سائرِ شعراءِ طبقته، وإن كانَ فيهم مَنْ يُشبِهُهُ في بعض جوانبِه النفسية؛ ولكن ليس هذا موضعَ دراسةِ الشاعر نفسيّاً وأثر تركيبه النّفسيّ في شعره، وعسى أن يتولّى ذلك أحد الباحثين.

---

(١) مِنَ الكتب القديمة التي تناولت القياس وما جاءَ مخالفاً له: كتاب سيبويه، والخصائص لابن جني، ولُمَعُ الأدلّة لكمال الدين بن الأنباريّ، والاقتراح للسيوطيّ، والمزهر له، وضرائر الشعر لابن عصفور، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزّاز القيرواني. ومن الكتب الحديثة: السماع والقياس لأحمد تيمور، ودراسات في العربية وتاريخها لمحمد الخضر حسين، والقياس في اللغة العربية له، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني، والقياس لمنى إلياس.

أَوجُهُ مُخَالَفَةِ القِياسِ في شعرِ الأَعشى:

يتميز شعرُ الأعشى بغزارته إذا ما وُوزِنَ بشعر غيره من شعراء الجاهليّة، فقد بلغَ عددُ أبيات ديوانه (٢٣٢٠) عشرينَ وثلاثَ مئةٍ وألفَيْ بيت من الشّعر، وقدّم الأعشى مَنْ قدّمه على شعراء الجاهليّة لأنَّه «كان أكثرَهُم عَروضاً، وأذهبَهُمْ في فنون الشّعر، وأكثرَهُمْ طويلةً جيّدَةً، وأكثرَهُمْ مدحاً وهجاءً وفخراً ووصفاً، كلُّ ذلكَ عندَه. وكان أوّلَ مَنْ سأل بشعره»[1] ولعلّ غزارةَ شعرِه جاءت من أنّه تَخِذَ الشّعر متجراً ووسيلةً لكَسْبِ الرّزق، فكان شعرُهُ صَنعتَهُ.

وهذه الغزارة في شعره تجعله إذا ما وقع على معنىً، ولَم تُسْعِفْهُ اللُّغةُ على تركيبه بألفاظ تنقله إلى من يَسْمَعُهُ في سياق الوزن الذي اختاره = تجعله يتصرّف في ألفاظ اللّغة أو في تراكيبها المعروفة، حتى يذلِّلَها للمعنى الذي يريد، فيخالف بذلك الأصلَ والقياس الذي كان ينبغي أن يأتي عليه الكلام.

ومخالفة القياس في شعر الأعشى متعدِّدَة الوجوه، كثيرةُ الشَّواهدِ، يستطيع المرءُ أنْ يُعيدَها إلى ثلاثة فروعٍ رئيسية، وهي: مخالفة القياسِ اللُّغويّ، ويُقْصَدُ بها أعيانُ الألفاظِ وما فيها من مُخالفةٍ لما تجري عليه ألفاظُ العربيّةِ؛ ومُخَالَفَةُ القياسِ النَّحْويّ، ويُقْصَدُ بها تركيبُ الجملةِ في عواملِها ومعمولاتها، واتّصال بعضِ أجزائها ببعضٍ، وما في ذلكَ من مُخَالَفَة العربيَّة؛ ومخالفةُ القياس العَروضيّ، وهو ما يُسَمَّى بِعُيُوبِ الشِّعْرِ؛ ويستطيع المرءُ أيضاً أَنْ يُحَدِّدَ لكلِّ فرعٍ تَشَعُّباتٍ كثيرة، وبهذه الفروعِ الثلاثةِ وتشعُّباتها تَتَّضِحُ ظاهرةُ مخالفةِ القياسِ في شعرِ الأعشى، وسأخصص هذا المقال لمخالفة القياس النحويّ، وأُتبعه مقالين في فرعَي مخالفة القياس الآخرين، إن شاء اللّه.

مُخَالفةُ القياسِ اللُّغَويّ في شعرِ الأعشى:

تَرِدُ مخالفةُ القياسِ اللغويِّ في شعرِ الأعشى على وجوهٍ عدّةٍ؛ فَثَمَّةَ أبنيةٌ لم تَرِدْ في أبنيةِ اللُّغةِ المعروفة عند علماء اللغة، أو لم تُسْمَعْ مِنَ العرب، جُموعاً ومصادرَ وأسماءً؛ وثمّةَ إبدالُ ما لم تُبْدِلْهُ العَرَبُ، وتَرْكُ إعلالِ ما تُعِلُّه، وتَرْكُ حَذْفِ ما حَقُّهُ الحَذْف، وحَذْفُ ما حقُّهُ الإثباتُ وهو كثير، ومَدُّ المقصورِ، وقصرُ الممدودِ، وتحريكُ السَّكنِ، وتسكينُ المُتَحَرِّكِ.

فمنَ **الأبنية الَّتي وَرَدَتْ في شعرِ الأعشى، ولم يَرِد مثيلٌ لها في اللُّغةِ** وزن (فَيْعُل)، إذ قالَ[2]:

وَمَا أَيْبُلِيٌّ عَلَى هَيْكَلٍ ... بَنَاهُ وَصَلَّبَ فِيهِ وَصَارَا

(١) طبقات فحول الشعراء (٦٥).

(٢) ديوان الأعشى الكبير (١٠٣).

فقولُهُ (أَيْبُلِيٌّ) هوَ (فَيْعُلِيٌّ)، قال سيبويه: «إنَّ مِثالَ فَيْعُل لَمْ يأتِ في الكَلَام»[١] ولم يَقُلْ سيبويه ذلكَ لأنّه لم يقف على قول الأعشى، ولكنه كان –كما قال ابن جنّي ــ «إذا تحجَّر شيئاً من اللّغة وخرج عنه الحرفُ أَو الحرفان لم يستثنِ بما خَرَجَ عن الجمهور لِقِلَّتِهِ»[٢].

وذهبوا في اشتقاقه مذهبَيْن؛ الأَوَّلُ: أنّه عربيٌّ مُشْتَقٌّ مِنْ أَبَلَ بالمَكَانِ إذا أَقَامَ بِهِ، أو من أَبَلَتِ الإِبِلُ بالرُّطَبِ عن الماءِ، أي أقامت عليه واجتزأت به عن الماء؛ فذكَرَ الأعشى أنَ هذا الرّاهب اجتزأ بما في الهَيْكل وأقام عليه ولم يتعدَّهُ إلى غيره[٣]؛ والثاني أنه من تسميةِ النَّصارى للمسيح عليه السّلام: (أَبِيل الأبيلين)، واستشهدوا على ذلك بقول عمرو بن عبد الجنّ التّنوخيّ[٤]:

وَمَا سَبَّحَ الرُّهْبَانُ فِي كُلِّ بيعَةٍ ... أَبِيلَ الأَبِيلِينَ المَسِيحَ بْنَ مَرْيَمَا

وقال أبو عليٍّ الفارسيّ: «قال أبو عبيدة: أَبْيُلِيّ: صاحب أَبِيل، وهو عصا الناقوس، وقال آخر جاهليّ: [وأنشد بيت عمرو، وقال:] فظاهرُ هذا يَدُلُّ على أنه يعني بالأَبِيل ما يُعنى بـ (أَيْبُلِيّ)...» [٥]، وعلّل مَجِيءَ هذا الوزن في شعر الأعشى بأنّه يجيْءُ مَعَ ياءَي النِّسبةِ مالا يأتي مع غيرهما، وإن لم يأتِ (فَيْعُلَ) بلا ياءَي النّسبة. وقال ابن جنّي في قولهم: (لصٌّ بَيِّنُ اللَّصُوصيَّةِ)، و(حُرٌّ بيِّنُ الحَرُوريَّة): إنْ شئتَ جَعَلْتَهُ صفةً لمصدر محذوف، والتّقديرُ: لصٌّ بَيِّنُ اللَّصَّةِ اللَّصُوصيَّةِ، وحُرٌّ بيِّنُ الحُرِّيَّةِ الحَروريَّةِ: «وإن شئتَ قلتَ غيرَ هذا، وذلك أنَّ مالا يجيءْ من الأمثلة بنفسه قد يجيْء إذا اتَّصلَت ياءُ الإضافة بهِ، وذلك كقول الأعشى: (البيت) فأَيْبَلِيٌّ كما ترى (فَيْعُلِيٌّ) ولولا ياءُ الإضافة لم يَجُزْ ذلك، ألا ترى أنّه لم يأت عنهم (فَيْعُل)؟... فكذلك جاز لَصُوصيّة وحَروريّة»[٦].

أمّا روايةُ أَبي عُبَيْدَةَ للبيت فهي[٧]:

«وما آبُلِيٌّ على هَيْكَلٍ...» وهي على إبدالِ الألف من الياء، كما أُبْدِلَتْ منها في (طائي).

---

(١) المنصف لكتاب التصريف (١: ١٦٣).

(٢) المصدر نفسه (١: ١٦٣).

(٣) المصدر نفسه (١: ١٦٣).

(٤) عمرو بن عبد الجنّ: شاعر جاهليّ قديم، خَلَفَ على مُلك جَذيمة الأبرش بعدَ قتله، فنازعه ابن أخت جذيمة: عمرو بن عديّ اللخميّ، وغلَبه على الأمر، وكان الملك في الحيرة لأبنائه من بعده؛ معجم الشعراء:١٨، والشعر فيه.

(٥) المسائل الحلبيّة (٣٦٨ ــ ٣٧٠).

(٦) المحتسب (١: ٦٣ ــ ٦٤). وفي مقاييس اللغة (١: ٤٢ ــ أبل): «قال الخليل: الأَبيلُ من رؤوس النصارى، وهو الأبيليّ؛ قال الأعشى (البيت) قال: يُريدُ أبيليّ؛ فلما اضطُرَّ قدّم الياء، كما يقال: أينُق، والأصل أَنُوقٌ».

(٧) المسائل الحلبيّة (٣٧٠).

وممّا جاء في شعر الأعشى ولم يَرِدْ عن العرب أنَّهُ جَاء في شعره (يَقَنٌ) مَصْدراً لـ (أَيْقَنَ)، وجعل القَزَّازُ القَيْروانِيُّ هذا مِنْ ضَرَائِرِ الشِّعْرِ؛ قال: «ومِمَّا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ: أنْ يُجْرِيَ المَصْدَرَ على غيرِ المَصْدَرِ القياسيّ... حكى قَومٌ أَنَّ مصدرَ (أَفْعَلَ) جاء على (فَعَلَ)، وأنشدوا للأعشى[1]:

وَمَـــا بِالَّـــذِي أَبْصَـــرَتْهُ العُيُـــو نُ مِـــنْ قَطْـــعِ يَـــأْسٍ وَلاَ مِـــنْ يَقَـــنْ

وَإِنَّمَا يُقَالُ: أَيْقَنَ إِيقاناً ويَقِيناً[2]»، ولكنَّ صاحب القاموس ذكر مصدرَ الثلاثيّ (يَقِنَ) كَفَرِحَ، فقال: «يَقْناً، ويُحَرَّكُ»[3]، فإذا كان الأعشى بَنَاهُ على الثُّلاثِّي فَلَيْسَ فيه مُخَالَفَةٌ للقياسِ.

وَمِنْ هذا أنه جاء بـــ (خُذُول) مصدراً لـِ (خَذَلَ)، فقال[4]:

مَتَى أَدْعُ مِنْهُمْ نَاصِرِي يَـــأْتِ مِـــنْهُمُ كَـــرَادِيسُ مَـــأْمُونٌ عَلَـــيَّ خُـــذُولُهَا

يُرِيدُ أَنَّهَا لا تخذلهُ، و(خُذُول) مصدرٌ لم يَرِدْ في المعجمات، وَإِنَّما وَرَدَ قولُهُمْ: خَذَلَهُ خَذْلاً وخِذْلاناً[5].

وَمِمَّا وَرَدَ في ديوانِهِ ولم يَرِدْ في المعجمات قولُهُ[6]:

وَفِتْيَـــانِ صِـــدْقٍ لاَ ضَـــغَائِنَ بَيْـــنَهُمْ وَقَـــدْ جَعَلُـــونِي فَيْسَـــحاهاً مُكَرَّمَـــا

جَاءَ فِي شَرْحِهِ: «فَيْسَحاهٌ: لَمْ أعثر لَهَا على أصل، وفي المعاجم: وهو يمشي الفيسحى، أَيْ يُبَاعِدُ في خطوه»، والفَيْسَحُ كالفيسحى: مُبَاعَدَةُ الخطوِ[7].

ووردت في ديوانه ألفاظٌ لم يُعْرَفْ لها معنىً على وجهِ الدّقّة، مثل لفظ (شَاحِرْد) في قوله[8]:

وَمَا كُنْتُ شَـــاحِرْداً ولكـــنْ حَسِـــبْتُنِي إِذا مِسْحَلٌ سَدَّى لِـــيَ القَـــوْلَ أَنْطِـــقُ

---

(١) الديوان (٧٣).

(٢) ضرائر الشعر للقزّاز (١٧٠ ــ ١٧٢).

(٣) القاموس: (يقن).

(٤) الديوان (٢٢٥). والكراديس: جمع كُردوسة، وهي القطعة العظيمة منَ الخيل.

(٥) القاموس (خذل).

(٦) الديوان (٣٤٣).

(٧) القاموس: (فسح).

(٨) الديوان (٢٧١). ومِسْحَل: اسم شيطان الشّعر الذي كان الأعشى يزعم أنَّه يُمِدُّهُ بالشّعر. وسَدَّى لَهُ القَـوْلَ : أي نَسَـجَهُ لَـهُ وهيَّأه.

قال في شرحه: «قالوا إن معناه متعلّم»، ولم أجد له مادّة في القاموس.
ومثلها اللَّفظتَان (السَّكّيّ) و(فَيْتَق) في قوله[1]:

ولا بُـدَّ مـن جـارٍ يُجِيـزُ سـبيلَهَا كما جَوَّزَ السَّكِّيَّ فـي البـاب فَيْتَـقُ

قال الشارح: «السَّكّيّ: ذكروا فيه معانيَ كثيرة، فقالوا: إنه المسمار أو الدينار أو البريـد. والفيتق قالوا إنّه النَّجَّار أو البواب أو الملك، وسُئلَ الأصمعيُّ عن الكلمتين فلم يعرِفْهُمَا».
ونجد الأعشى إذا جمع بعضَ المفرداتِ جَمْعَ تكسيرٍ خالَفَ القياسَ في ذلك؛ كقوله[2]:

وُجِـدْتَ إذا اصْـطَلَحُوا خَيْـرَهُمْ وَزَنْـدُكَ أَثْقَـبُ أَزْنَادِهَـا

فَجَمَعَ لفظ (زَنْد) على (أَزْنادٍ)، والعَرَبُ تجمع ما جَاء على (فَعْل) من الأسـماء الثلاثيّـة الصّحيحةِ العَيْن السّاكنةِ جَمْعَ قِلَّةٍ على (أَفْعُل)، قالَ سيبويه: «أمّا ما كان على ثلاثةِ أحـرفٍ وكان (فَعْلاً) فإنَّكَ إذا ثَلَّثْتَهُ إلى أَنْ تُعَشِّرَهُ فإنَّ تكسيرَهُ (أَفْعُل)... فإذا جاوز العَدَدُ هـذا فـإنَّ البناءَ قد يجيءُ: على (فِعَال) وعلى (فُعُول)... ورُبَّمَا جاء (فَعِيلاً) وهو قليل...واعلَمْ أنَّهُ قـد يجيءُ في (فَعْل): (أَفعالٌ) مكان (أَفْعُل)، قال الشاعرُ: [وأنشد بيتَ الأعشى] وليس ذلكَ بالباب في كلام العرب»[3]. وأنشدَهُ المُبَرِّدُ[4] شاهداً على ماجاءَ في جمع (فَعْل) غَيْرَ مُعْتَـلٍّ علـى (أَفْعَال) مُشَبَّهاً بغَيْرِهِ خارجاً عَنْ بَابه.
ومثلُ ذلكَ أنَّهُ جَمَعَ لفظ (أَنْف) على (آناف) فقالَ[5]:

إذا روَّحَ الرَّاعـي اللِّقـاحَ مُعَزِّبـاً وَأَمْسَـتْ علـى آنافِهَـا عَبَرَاتُهَـا

أنشدَهُ سيبويه[6] نظيراً لـ (أزناد) في شذوذ جمعها على وزن (أَفْعال)، وكان حقُّ (أَنْـف) أَنْ يَجْمَعَهُ جَمْعَ كثرةٍ على (فُعُول).

---

(١) الديوان (١٧٣).
(٢) الديوان (١٢٣). والزَّنْدُ: أحدُ الزَّنْدَين، وهو العُود الأعلى الذي تُقتَدَحُ به النار؛ وثَقَبَ الزَّنْدُ: خرَجَتْ نارُه.
(٣) كتاب سيبويه (٢: ٥٦٧ ــ ٥٦٨) (باب تكسير الواحد للجمع).
(٤) المقتضب (٢: ١٩٥ ــ ١٩٦).
(٥) كتاب سيبويه (٣: ٥٦٨)، وهو في الديوان (١٣٧)؛ والرواية فيه:
إذا روَّحَ الرَاعـي اللِّقـاحَ مَعَجِّـلاً وأَمْسَـتْ علـى آفاقِهَـا غَبَراتُهَـا
وهو تحريف؛ وإلاّ فقد ردّ الضمير في قوله: (آفاقها) على محذوفٍ مفهوم من السياق وهو الأرض؛ أي: تثيرُ اللّقاح الغبـارَ فـي الآفاق بسبب القحط. اللّقاح: الإبل ذوات اللَّبَن. والمعزّب: الذي يُعْزَبُ بماشيته عن الناس في المرعى.
(٦) كتاب سيبويه (٣: ٥٦٨).

ومن هذا أنّه جَمَعَ لفظَ المصدرِ (فَعْل) جَمْعَ تكسيرٍ على (فَوَاعِل)، حَمْلاً له على ما يُكَسَّرُ عليه (فَاعِل)؛ قال ــ وقد جَمَعَ لفظَ (سَيْل) على (سَوَائِل)[1]:

فَلَيْتَكَ حَالَ البَحْرُ دُونَكَ كُلُّهُ وَكُنْتَ لَقىً تَجْرِي عَلَيْهِ السَّوَائِلُ

أي السُّيول؛ وعلَّلَ ابنُ جنّي ذلك بقوَّة شَبَهِ المصدر باسم الفاعل، فقال: «وَيَدُلُّك على قُوَّةِ شبه المصدر بالصِّفَةِ [يريدُ: باسمِ الفاعل] وقوعُ كلٍّ واحدٍ منهما مَوْقِعَ صاحبه، وذلك نحوَ قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً﴾ [الملك ٦٧/٣٠] أي غائراً... وقولهم: قُمْ قائماً؛ أي قياماً، وعليه أيضاً كَسَّروا المصدرَ وهو (فَعْل) على ما يُكَسَّرُ عليه (الفاعل) في الوصف، وهو (فَوَاعل)، أَنْشَدَنَا أبو عليّ:

وَإِنَّكَ يَا عَامِ ابْنَ فَارسِ قُرْزُلٍ مُعيدٌ على قِيلِ الخَنَا وَالهَوَاجِرِ

يريدُ جمعَ (هُجْر)، فكأنّه كَسّر (هاجراً) على (هواجر)، وأنشدنا أيضاً

فَلَيْتَكَ حَالَ البَحْرُ دونَكَ كُلُّهُ وكنتَ لقىً تَجْرِي عَلَيْكَ السَّوائِلُ

يريد (السُّيول) جمعَ (سَيْل)، وَهُوَ كَثيرٌ جِدّاً»[2]. واستشهد ابنُ جنّي أيضاً ببيت الأعشى على أنَّ قَوْلَ الحُطَيْئَةِ:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ لاَ يَعْدِمْ جَوازِيَهُ لاَ يَذْهَبُ العُرْفُ بَيْنَ الله وَالنَّاسِ

يحتمل أنْ يكون قَولُهُ: (جوازيه) جمع (جزاء) «لمشابهةِ المصدرِ اسمَ الفاعل»[3]، وإنْ كانَ الظّاهرُ أنْ يكونَ (جوازي) جَمْعَ (جازٍ)، أي: لا يعدم شاكراً عليه؛ فاحتملَ قولُ الحطيئة وجهَيْن، ثانيهما ــ أي أن يكون جمعَ جازٍ ــ أقوى من الأوّل.

ومثلُ جمع (سَيْل) على (سوائل) جَمْعُ (خَتْم) على خَوَاتم) في قول الأعشى[4]:

يَقُلْنَ: حَرَامٌ مَا أُحِلَّ بِرِبِّنَا وَتَتْرُكَ أَمْوالاً عليها الخَوَاتِمُ

---

(١) الديوان (٢٣٣)؛ ورواية سيبويه «....تجرى عليك...».

(٢) المحتسب (١: ٥٧). والبيت الأول الذي أنشده أبو عليّ هو لسلمة بن الخُرْشُب الأنماريّ يخاطبُ عامرَ بنَ الطفيل العامريّ، وقُرْزُل: هو فَرَس الطُّفيل بن مالك العامريّ، وكان قُرزُل من وَلَدِ داحسٍ، ويُلَقَّب الطفيل بـ (فارس قرزل). والخنا: الفاحش منَ القول، والهُجْرُ: مثلهُ؛ انظر: أسماء خيل العرب ــ للغندجاني (١٩٨).

(٣) الخصائص (٢: ٤٨٩) وبيت الحطيئة في ديوانه (٥١).

(٤) الديوان (١٢٩). يخاطب به يزيد بن مُسْهِر الشيباني ويهدّده بالقتل ويحكي قول النّساء وهنّ ينذُبنَهُ؛ فأرادَ بالرَّبِّ هنا السّيّد.

وإنْ كانَ هذا يحتمل وجهَيْن، كبيت الحُطَيْئَةِ، أحدهما أن يكون جَمْعَ (خَتْم)، والآخر أَنْ يكونَ جَمْعَ (خاتم)، أي آثار الخواتم، ولكنَّ هذا لا يمنع أن يكونَ الأوّلُ مراداً وقولاً[١].

وَمِنْ هذا أيضاً جَمْعُهُ (حاجة) على (حوائج) في قوله[٢]:

النـــــاسُ حـــــولَ قبابِـــــهِ أَهْـــلُ الحَـــوَائجِ والمَسَـــائِل

والحوائج جَمْعُ (حاجة) على غير قياس، كَأَنَّه جمع (حائجة)، «وكانَ الأصمعيُّ يُنْكِرُ هذا الحرف ويدَّعي أنّه مُوَلَّد، قال ابن برّيّ: إنّما أنكره الأصمعيُّ لِخُرُوجِهِ عن قياس جمع (حاجة)، والنحويّون يزعمون أنّه جمعٌ لواحدٍ لم يُنْطَقْ به وهو حائجة،... وأمّا قولُ الأَصمعيّ إنّه مُوَلَّد فإنَّهُ خطأٌ منه؛ لأنَّه قد جاء ذلكَ في حديثِ سيِّدنا رسولِ الله ﷺ وفي أشعار العرب الفصحاءِ...»[٣].

وفي شعره **إبدالُ بعضِ الحروف التي لم يُسمع إبدالُها عن العرب**، وذلك في قوله[٤]:

أَيّـــام أَمْنَحُـــك المَـــودَّةَ كُلَّهَـــا مِنّـــي وأَرعـــى بالمَغيـــبِ المَأْحَـــدَا

فقد جاء في شرحِهِ أَنَّه أرادَ المَعْهَدَ، فَقَلَبَ العَيْنَ همزةً، والهاءَ حاءً، وقد ذكر ابنُ جنِّي أَنَّ الحاءَ لا تكونُ بَدَلاً إلاّ فيما شذَّ عَنْهُم[٥].

ومن ذلك قوله[٦]:

فَبَـــاتَ عَـــذُوباً لِلسَّـــمَاءِ كأَنَّمَـــا يُـــوَائِمُ رَهْطـــاً للعَزُوبَـــةِ صُـــيَّمَا

فَجَمَعَ (صائم) على (صُيَّم)، وأصله (صُوَّم)، فأبدل الواوَ ياءً، وقد ذكر المرزبانيُّ بِسَنَدٍ قويٍّ أَنَ رُؤيةَ بنَ العجّاج سُئِلَ عن قول أبيه[٧]:

غيـــر ثـــلاثٍ فـــي المَحَـــلِّ صُـــيَّمِ

---

(١) الخصائص (٤٨٩).

(٢) الديوان (٣٨٩).

(٣) اللسان (حوج). وفيه بيت الأعشى وغيره من الشواهد من الحديث وأشعار العرب، ثمّ ذكر أنَّ الأصمعي رَجَع عن إنكاره.

(٤) الديوان (٢٧٧).

(٥) سرّ صناعة الإعراب (١٩٦).

(٦) الديوان (٣٤٥). يصف ثوراً وحشيّاً، والعَذُوب: الذي يترك الأكل من شدة العطش، ويوائم: يوفق ويصنَعُ مثلَ صنع مَنْ يوائمه، والعَزُوبة: الأرض البعيدة.

(٧) ديوان العجّاج (١: ٤٤٤)

فقال: تُيِّهَ بِهِ في المتَيَّهِينَ، هُوُ (صُوَّم) [١]؛ فَرَدَّه روبةُ إلى الواو، وإنْ كانَ صاحبُ القَاموسِ أوْرد جَمْعَ صائمٍ بالواوِ والياءِ، «فَإنَّ المَرْزُبَانيّ بسندِه القويِّ يكادُ يقطَعُ بأَنَّ الواوَ هي الأَصْلُ، وأنَّ الياءَ قد أَبْدَلَهَا العَجَّاجُ إبدالاً مِنَ الواو»[٢]، ومثلُه يكونُ جَمْعُ الأَعْشى.

ووردت في شعر الأعشى **مواضعُ صحَّحَ فيها ما حقُّهُ أَنْ يُعَلّ**، وذلك في قولِهِ المشهور[٣]:

وَقَدْ غَدَوْتُ إلى الحَانُوتِ يَتْبَعُنِي ... شَاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ

وصِحَّةُ الواو في قوله (شَوِل) شَاذّة، فهي مُتَحَرِّكَة وقَبْلَها حَرْفٌ مَفْتُوح، وَالقِياسُ أَنْ تُقْلَبَ أَلفاً، فَيُقَال (شَالٌ) مثل: بَابٌ، ودَارٌ، ونابٌ، ورجلٌ مالٌ (ذُو مَال)، وكَبْشٌ صَافٌ (كَثِيرُ الصُّوفِ) ويومٌ رَاحٌ (شَديدُ الرِّيح)، ويَوْمٌ طَانٌ (كَثيرُ الطِّين)؛ وقال ابنُ جنّي مستشهداً ببيت الأَعشى على قراءةِ ابنِ عبّاس رضيَ اللهُ عنه وغيرِه: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوِرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوِرَةٍ﴾ [الأحزاب: ١٣/٣٣] بكسر الواو: «صحّةُ الواو في هذا شاذَّةٌ من طريق الاستعمال، وذلك أَنَّهَا مُتَحَرِّكةٌ بعد فَتْحَةٍ، فكانَ قياسُهَا أَنْ تُقْلَبَ ألفاً، فَيُقال: عَارَة... ومثلُ (عَوِرَة) في صحّةِ وَاوِهَا قولُهم: رَجُلٌ عَوِزٌ لَوِزٌ، أَيْ لا شيء له، وقَوْلُ الأعشى: (البيت)، فكأنَّ (عَوِرَة) أسهلُ مِنْ ذلك شيئاً، لأنّها كانت جاريةً على قولهم: عَوِرَ الرَّجُل، فهو بلفظِه والمَعْنَيَانِ يَلْتَقِيَانِ، لأنَّ المنزلَ إذا أَعْوَرَ [أَيْ بَدَتْ عَوْرَتُهُ، وهي الخَلَلُ الَّذِي فيه] فَهُنَاكَ إِخْلَالٌ واختِلالٌ»[٤].

وعلَّل ابنُ جنّي في (الخصائص) سَبَبَ صحّة الواو في (شَوِل) وأمثالِهَا نحو: عَوِر وقَوِدَ وخَوِنَة ومثلها ممّا يقتضي مَجيءُ واوِهِ مُتَحَرِّكةً بعد فَتْحَةٍ إعلالَ هذه الواو، فقال: إنَّ سَبَبَ صحّة هذه الحروف طريفٌ، «وذلكَ أَنّهن شَبَّهُوا حركةَ العَيْنِ [والعَيْنُ ههنا هي الواو] التابعةَ لها بحرفِ اللِّين التابعِ لها، فكأَنَّ فَعَلاً [أيْ ما جاءَ على وزن فَعَل من هذه الأسماء التي لم تُعَلّ عَيْنُهَا، مِثْل: قَوَدِ] فَعَال، وكأَنَّ فَعِلاً [مِثْل شَوِل] فَعِيل؛ فكما يَصِحّ نَحْوُ: جَوَاب [ممّا جاء على فَعَال، وعَيْنُهُ واوٌ بعدَها ألفٌ زائدة]... وطَوِيل وحَوِيل [مِمّا جاءَ فَعِيل، وعَيْنُهُ واوٌ بعدَهَا ياءٌ زائدة] فَعَلى نَحْوِ مِن ذلك صَحَّ بابُ القَوَدِ... والشَّوِل، مِن حيثُ شُبِّهَتْ فتحةُ العَيْن بالألف من بَعْدِها، وكَسْرَتُهَا بالياء من بعدها»[٥].

---

(١) الموشّح (٢١٨).

(٢) العجّاج – حياته ورجزه (٤٣٦).

(٣) الديوان (١٠٩). والحانوت: الخَمّارة، والشاوي: مَنْ يَشْوي اللّحم، والمِشَلّ والشَّلُول: الذي يَشُلّ الإبلَ، أي يسوقها، والشُّلْشُل: الخفيف السريعُ في العمل، والشَّوِل: الذي يحملُ الشيءَ.

(٤) المحتسب (٢: ١٧٦).

(٥) الخصائص (٣: ٥١ ــ ٥٢).

وربمّا جاء الأعشى بخِلافِ ما جاء به في (شَوِل)، فنَرَاه يُعِلُّ ما تُبْقِيه العَرَبُ صَحيحاً، حَمْلاً له على غيره، وذلك جَمْعُهُ (ثَوْراً) على (ثِيَرَةٍ) في قوله[1]:

فَظَلَّ يَأْكُلُ مِنْهَا وَهْيَ رَاتِعَةٌ حَدَّ النَّهَارِ تُرَاعِي ثِيرَةً رُتُعَا

وكانَ مذهبُ العربِ في جمعِ ثَورٍ أن تقول (ثِوَرَة) فَيُبْقى على الواو، على رَغْمِ تَحَرُّكِهَا ومجيءِ الكسرة قبلَها؛ لأنّ العَرَبَ تُراعي في الجمعِ حالَ المُفْرَدِ، لأنه أَسْبَقُ مِنَ الجَمْعِ –كما يقولُ ابنُ جنّي ــ إيثاراً للتَّجانُسِ والتَّشابُهِ وحَمْلِ الفَرْعِ على الأَصْلِ « أَلاَ تَراهم لمَّا أُعِلَّتِ الواوُ في الوَاحِدِ أَعَلُّوهَا أيْضاً في الجَمْعِ في نَحْوِ: قِيمةٍ وقِيَمٍ، وَدِيمَةٍ وَدِيَمٍ،ولَمَّا صحّت في الواحد صَحَّحوها في الجَمْعِ فقالوا: زَوْجٌ وزَوجَةٌ، وثَوْرٌ وثِوَرَة»[2] وأما (ثِيَرَة) فيما وَرَدَ عَنْهُم فإنَّ ابنَ جنّي يذكرُ في سببِ إعلالِ واوِها ثلاثةَ أقوالٍ: الأوّلُ أنَّهُ شاذٌ، وهو مذهَبُ سيبويه، والثّاني أنَّهُمْ أَعَلُّوه ليفصِلُوا بذلكَ بَيْنَ الثَّورِ مِنَ البَقَرِ، والثَّورِ الَّذي هُوَ قِطَعُ الأَقِطِ والَّذي يجمعونَهُ على (ثِوَرَة) بالتَّصحيحِ، وهُوَ مذهَبُ المُبَرِّد، والثّالث أَنَّهَا منقوصَةٌ مِن (يثَارَة)، فتَرَكوا الإعلالَ في العَيْنِ أَمارةً لمَا نوَوا مِنَ الأَلِفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أبي بَكْرِ بنِ السَّرَّاجِ[3]؛ فعلى القولَيْنِ الأوّلِ والثّاني يكونُ إعلالُ الواوِ في (يثَرَة) مخالفاً لمذهبِ العربِ في تصحيحِ أمثالِها، هذا معَ مُلاحظةِ أنّ الأعشى سكَّنَ عَيْنَ (ثِوَرَة) فصارت (ثِوْرة) فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً لسكونِها وكَسْرِ ما قبلها. وعلى الثّالث يكونُ قد حذف بعضَ أجزاءِ الكلمة وسكّن ما كانت حَرَكَتُهُ دليلاً على حذفِ ما حُذِف.

وممّا خالف فيه الأعشى مذهبَ العرب أَنَّه أثبت الألف من ضمير المتكلِّم (أنا) في الوَصْلِ، وحقُّها أنْ تسقطَ في الوَصْلِ وتثبتَ في الوَقْف، فقال[4]:

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي القَوَا فِيَ ....يَ بَعْدَ المَشِيبِ، كَفَى ذَاكَ عَارَا

فأجرى (أنا) في حال الوَصْلِ مُجْراها في حالِ الوَقْف، وكان حقُّ الألفِ أن تحذفَ منها؛ لأنّ الاسْمَ من (أنا) هُوُ (أَنَ) فَزِيدَتِ الألفُ للوقف[5].

(١) الديوان (١٥٥؛ ورواية ابن جنّي: «....صَدْرَ النَّهَارِ يُرَاعي...»).
(٢) الخصائص (١: ١١١).
(٣) الخصائص (١: ١١١).
(٤) الديوان (١٠٣) وروايته: «فَمَا أَنَا أم مَا انتحالي القوافي...» ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
(٥) ضرائر الشعر للقزّاز (٨٦٠)، وضرائر ابن عصفور (٤٩، ومغني اللبيب (٤١٢)؛ وأشار القزّاز إلى رواية أُخرى هي: «فكيف يكون...» ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وإذا كان الأعشى في هذا البيت يثبتُ ما حقُّه أَنْ يُحْذَف، فإنَّه **كثيراً ما يحذفُ ما حقُّه الإثبات**، فمن ذلكَ حذفُهُ الواوَ الواقعةَ صلةً لهاءِ الضميرِ المتحرّكِ ما قبلَها في الوصل، إجراءً لها مجرى الوَقْفِ[١]، في قوله[٢]:

وَمَالَــهُ مِــنْ مَجْــدٍ تَليــدٍ وَلاَ لَــهُ مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لا الجَنوبُ وَلاَ الصَّــبَا

فعند إنشاد البيتِ لابُدَّ مِنْ لَفْظِهِ هكذا «وَمَالَهُ» بالضَّمِّ وحدَهُ، والوَجْهُ أَنْ يُلْفَظَ: «مَالَهُو».

ومن بابِ الحذف في شعره أنَّه يحذفُ بعضَ حروفِ الكلمات، نحو حذف نون (مِنْ) في قوله[٣]:

وَكَأَنَّ الخَمْرَ المُدَامَــةَ مِ الإِسْــــــ..... .....ــفَنْطِ مَمْزُوجَــةٌ بِمَــاءٍ زُلاَلِ

يريد: مِنَ الإسفنط، فحذف النُّونَ لإقامةِ الوَزْنِ، وذهب ابنُ عصفورٍ إلى أنَّ حذفها «لالتقاءِ الساكِنَيْن تَشْبِيهاً لَهَا بالتَّنوين أو بحرفِ المَدِّ واللِّين، مِن حيثُ كانت ساكنةً وفيها غُنَّةٌ، وهي فَضْلُ صَوْتٍ في الحرف، كما أنَّ حرفَ المَدِّ واللِّين ساكن، والمَدُّ فَضْلُ صَوْتٍ فيه» [٤].

ومنه حذفُ الألف من لَفظِ (الكَتَّان) في قوله[٥]:

هُوَ الوَاهِــبُ المُسْــمِعَاتِ الشُّــرُو.. ..بَ بَــيْنَ الحَريــر وبَــيْنَ الكَــتَنْ

يريدُ: الكَتَّان، لأَنَّ ثِيابَ الكَتَّان «مُعْتَدِلَةٌ في الحرِّ والبرد واليُبُوسَةِ، ولا تَلْزَقُ بالبَدَن ويَقِــلُّ قَمْلُهُ»[٦]، وأمّا الكَتَنُ فهو «لَطخُ الدُّخَانِ، والسَّوادُ بالشَّفَةِ، والتَّلَزُّجُ، وتُــرابُ أَصْــلِ النَّخْلَــةِ، والدَّرَنُ، والوَسَخُ»[٧] فلا بُدَّ أن يكونَ الأعشى أرادَ الكَتَّان، ولكنّه حذف الألف وَخفَّفَ الحرفَ المُشَدَّد قبلَه ليستقيمَ لَهُ الوَزْنُ.

ومثل تخفيف الشَّدَّة في (الكَتَّان) ــ وهو نوعٌ من الحذف ــ تخفيفُ الواوِ في لفظِ (فَوَّار)، في قولهِ[٨]:

---

(١) كتــاب سيبويه (١: ٢٩ ــ ٣٠)، وضرائر القزّاز (١٥٠)، وضرائــر ابن عصفــور (١٢٢).

(٢) الديوان (١٦٥). وروايته: «وما هذه مجدٌ...» ولا شاهد في هذه الرواية.

(٣) الديوان (٥٥). وروايته: «وكأنَّ الخمرَ العتيقَ منَ الإسفنط...» ولا شاهد في هذه الرواية.

(٤) ضرائر ابن عصفور (١١٤).

(٥) الديوان (٧١).

(٦) القاموس: (كتن).

(٧) القاموس: (كتن).

(٨) الديوان (٣٣٣).

نَحْيَـــا جَمِيعـــاً ولَـــمْ يُفْـــدِكُمْ طَعْـــنٌ لَنَـــا فـــي الكُلـــى فَـــوَارُ

يريد: طَعْنٌ فوَّارٌ عنيفٌ واسعٌ يندفع منه الدّمُ، فخفَّفَ التَّشديدَ لضرورة الشِّعْرِ.
ومِثْلُه تخفيفُ الميم الزائدة الدّاخلة على لفظ الجلالة، في قوله[1]:

كَحَلْفَـــةٍ مِـــنْ أَبِـــي رِيَـــاحٍ يَسْـــمَعُهَا لاَهُـــمَ الكُبَّـــارُ

فَالمِيمُ في قولهِ (لاَهُم) مُشَدَّدة في الأصل، تُزَاد في آخر لفظ الجلالة بدلاً مـن أداةِ النـداء (يا) ولكنَّ الأعشى خَفَّفَها[2]. وذهب هذا البيتُ شاهداً لدى النَّحويّين واللّغويّين على أَنَّ لفـظَ الجلالة (الله) أصلُهُ (لاَهُ) ثُمَّ دَخلت عليها (أَلـ) [3].

ومنه أنه ربما اكتفى بالحركات من حروف المَدِّ، فهو يكتفي بالكسرة من الياء في قوله[4]:

وَأَخُو الغَوَانِ مَتَـى يَشَـأ يَصْـرِمْنَهُ وَيَعُـدْنَ أعـداءً بُعَيْـدَ وِدَادِ

أَراد: الغواني، «فاكتفى بالكسرة من الياء، وهو كثيرٌ جدّاً [عند العرب]»[5]، وَوَجْهُ هـذا عند ابنِ عُصفور أنّه تشبيهٌ بقَصْر المَمْدُودِ أو بحَذْفِ الياءِ مَعَ التَّنْوين «من جِهَةِ أنَّ (الألـفَ واللاّمَ) و (الإضافةَ) يُعَاقِبَانِ التَّنوينَ، فحُكِمَ لكُلِّ واحدٍ منهما بحكم ما عَاقَبَهُ، فكما تُحْذَفُ الياءُ في (غوانٍ) مع التَّنوين فكذلك حذفت في قَوْله: ... (الغَوَانِ) مَعَ الأَلِفِ واللاَّمِ»[6]، وذهـب القزّاز إلى أنّه مِن تَوَهُّمِ الشَّاعر أَنَّ حَذْفَهَا أصلٌ فيها، حَمْلاً على حذفِها مع التّنوين[7].

ومن اكتفائه بالكسرة عن الياء قوله[8]:

وَلَقَـــدْ شَـــرِبْتُ ثَمَانِيـــاً وَثَمَانِيـــاً وَثَمَـــانِ عَشْـــرَةَ وَاثْنَتَـــيْنِ وَأَرْبَعَـــا

(١) الديوان (٣٣٣).
(٢) سرّ صِنَاعة الإعراب (٤٣٠).
(٣) انظر مثلاً: كتاب سيبويه، وسفر السعادة، واللّسان، وخزانة الأدب .
(٤) الديوان (١٧٩)، وروايته: «وأخو النساء...» ولا شاهد فيه. ووردت رواية: «وأخو الغَوَان...» في: كتاب سيبويه (١: ٢٦ ــ ٢٨)، والمنصف لكتاب التصريف (٢: ٧٣)، وضرائر القزّاز (١٤٣)، وضرائر ابن عصفور (١١٩).
(٥) المنصف لكتاب التصريف (٢: ٧٣ – ٧٤).
(٦) ضرائر ابن عصفور (١١٩ – ١٢٠).
(٧) ضرائر الشعر، للقزّاز (١٤٣).
(٨) ليس في ديوانه؛ وهو في سفر السّعادة (٢ :٧٧٢) منسوباً للأعشى.

قال صاحب (سِفْرِ السَّعَادَةِ): «النُّون في (ثمـــانِ عَشْـــرَةَ) مكســـورة، لأنَّـــه أراد ثَمَـــانيَ عَشْرَةَ»[١] لئَلاّ يَتَوَهَّمَ القارئ أنَّ (ثَمَانِ) تُقْرأ (ثَمَانَ) لأنَّها معطوفةٌ على (ثَمانياً) قبلها، فَنَبَّـــهَ على أنَّ الشَّاعر قدِ اجتزأ بالكسرة عن الياء.

ولكنّ الأعشى ربّما حذفَ الياء، وحذف الكسرةَ من الحرف الذي قبلها بتسكينه؛ قال[٢]:

وَبَـــــدَرْتُ القَـــــوْلَ أَنْ حَيَّيْتُهـــــا ثُـــــمَّ أَنْشَـــــأْتُ أُفْـــدِّي وَأُهَـــــنْ

والأَصْلُ: أُهَنِئ، فَسَهّل الهمزةَ فصارت: وأُهَنِّي، ثُمَّ حُذِفَتِ اليـــاءُ وسُـــكِّنَتِ الثّانِيَـــةُ مـــن المُشَدَّدَةِ.

ومثل هذا قوله في قصيدةٍ أُخرى[٣]:

وَأَقْـــرَرْتُ عَيْنِـــي مِـــنَ الغَانِيَـــا.. ..تِ إِمَّـــــا نِكَاحـــــاً وَإِمَّـــــا أُزَنْ

يُريد: أزَنِّي.

ومثله قوله[٤]:

وَكُنْـــتُ امْـــرَأً زَمَنـــاً بِـــالعِرَاقِ عَفِيـــفَ المُنَـــاخِ طَوِيـــلَ الـــتَّغَنْ

ومنه حَذْفُ ياء المتكلِّم من دون أَن يَجتزئ عنها بالكسرة، مع إبقائهِ على نون الوقاية في قوله[٥]:

فَهَـــلْ يَمْنَعَنِّـــي ارْتِيَـــادُ الـــبِلاَ... ..دِ مِـــنْ حَـــذَرِ المَـــوْتِ أَنْ يَـــأْتِيَنْ
أَلَـــيْسَ أَخُـــو المَـــوْتِ مُسْـــتَوْثِقاً عَلَـــيَّ وَإِنْ قُلْـــتُ: قَـــدْ أَنْسَـــأَنْ

وفي قوله في القصيدة نفسها[٦]:

وَمِـــنْ شَـــانِئٍ كَاسِـــفٍ وَجْهُـــهُ إِذَا مـــا انْتَسَـــبْتُ لَـــهُ أَنْكَـــرَنْ
وَلَكِـــنَّ رَبِّـــي كَفَـــى غُرْبَتِـــي بِحَمْـــدِ الإِلَـــهِ فَقَـــدْ بَلَّغَـــنْ

أَخَا ثِقَةٍ.. (الخ).

(١) سفر السّعادة وسفير الإفادة (٢: ٧٧٢ ــ ٧٧٣).
(٢) الديوان (٤٠٧).
(٣) الديوان (٦٧).
(٤) الديوان (٧٥).
(٥) الديوان (٦٥).
(٦) الديوان (٦٩).

وفي قوله من القصيدة نفسها[١]:

وَحَـــــوْلِيَ بَكْـــــرٌ وَأَشْـــــيَاعُهَا ... وَلَسْـــتُ خَـــلاَةً لِمَـــنْ أَوْعَـــدَنْ
... فَجِئْتُـــكَ مُرْتَـــادَ مَـــا خَبَّـــرُوا ... وَلَـــوْلاَ الَّـــذِي خَبَّـــرُوا لَـــمْ تَـــرَنْ

يريد: يَأْتِيَنِي، وأَنْسَأَنِي، وأَنْكَرَنِي، وبَلَّغَنِي، وأَوْعَدَنِي، ولَمْ تَرَنِي؛ فحَذَفَ ياءَ المتكلّم منهـا جميعاً، وليسَ هذا الحَذْفُ مِنْ بابِ حَذْفِ المفعولِ بِهِ لأنَّ المعنى مفهومٌ، كما هو في فصـيح الكلام، ولكنَّما هُوَ حذفٌ بِسَبَبِ الضَّرورة والوَقْف، ولذلكَ أَثبت نونَ الوقاية، وهي إنَّمَا جاءَتْ لِتَقِيَ الفِعْلَ مِنْ الكسر الَّذي تُوجِبُهُ الياء، فأثبَتَ النّونَ لِمَا نَوَاهُ مِنْ إِثبـاتِ اليـاء المحذوفـةِ ضَرُورَةً[٢].

وقد يحذف بعضَ الحروف من الكلمة، فيقعُ القارئُ باللَّبْس؛ نَجِدُ ذلك في قَوْله[٣]:

فَمَا لَكَ عِنْدِي نَائِلٌ غَيْرُ مَـا مَضَـى ... رَضِـيتَ بِـهِ فَاصْـبِرْ لَـذلِكَ أَوْ ذَمِ

قال في شرحه: «ذَمِ: تخفيف اذْأَمْ، وهو الأَمْرُ مِنْ ذَأَمَهُ (كَمَنَعَهُ) أَيْ حَقَّرَهُ وطَرَدَهُ وأَخْزَاهُ، والإِذْآمُ: الرُّعْبُ» ولولا هذا الشرح لَذَهَبَ بالقارئ عقلُه مَذَاهِبَ في ردِّ (ذَمِ) إلى أصله.

ومثله قولُه[٤]:

عَلَـــى أَنَّهَـــا إِذْ رَأَتْنِـــي أُقَـــا... ... ...دُ قَالَـتْ: بمَـا قَـدْ أَرَاهُ بَصِـيرَا

وفي الشرح: «بما: بمعنى رُبَّما»، ولولا ذلك لَظَنَّ القارئُ بالبيتِ الظُّنُونَ.

وقَصْرُ الممدود نوعٌ مِنَ الحَذْفِ وَرَدَ في شِعْرِ الأَعْشَى، والنَّحْوِيُّونَ مُجْمِعُونَ عَلَى جَوَازِه في الشِّعر، لِمَا فيهِ مِن رَدِّ الاسم إلى أصلِه بحَذْفِ الزَّائد منه، ولكـنَّ بعضَـهم، كالكسـائيّ يَحْصُرون هذا القَصْرَ فيما كانَ منصوباً، ويشترطونَ أَنْ يجيءَ في بابهِ مقصورٌ، فلا يَصِـحُّ عندَهم مَثَلاً أَنْ تجيءَ مبالغةُ اسمِ الفاعل مقصورةً، لأنَّه لم يرد في صِيَغِ مُبالغةِ اسم الفاعـل وزنٌ مقصورٌ؛ ولذلك لا يُقالُ عندَهم: هذا قَضَاكَ، ولا: عَجِبْتُ مِنْ قَضَاكَ؛ لأنّ الأَوَّل مرفوعٌ والثّاني مجرورٌ، وهم يحصرونه في المنصوب؛ ولا يُقال: رأيتُ سَعَّا إِلى الشَّرِّ؛ لأنّه لم يرد

(١) الديوان (٧٥).
(٢) ضَرَائر ابن عصفور (١٢٧ – ١٢٩).
(٣) الديوان (١٦٩).
(٤) الديوان (١٤٥).

عندَهم في بابِ مُبَالَغَةِ اسْمِ الفاعِلِ مَقْصُورٌ[١]؛ ولكنّ الأعشى قَصَرَ المرفوع، وقصر ما جاءَ على وزن مبالغةِ اسم الفاعِلِ، فقال[٢]:

عِنْدَهُ البِـرُّ التُّقَـى وَإِسَـا الشّقْـ.. ..ـق وَحَمْـلٌ لِمُضْـلِعِ الأَثْقَـالِ

يريدُ: وَإِساءُ، و(الإِساءُ): الدَّواءُ، في موضع رَفْعٍ، فَقَصَرَهُ؛ ولا فرق عند البَصْرِيِّين بين المنصوبِ وغيره[٣].

وقال، وَقَصَرَ ماجاءَ على وزن مبالغة اسم الفاعل[٤]:

وَالقَـارِحُ العَـدَّا وكُـلُّ طِمِـرَّةٍ مَـا إِنْ تَنَـالُ يَـدُ الطَّويـلِ قَـذَالَهَا

قصر (العَدَّاء) وهو (فعَّال) من العَدْوِ، ولم يأتِ في صيغةِ المبالغةِ مقصورٌ حتَّى يُحْمَلَ هـذا عَلَيْهِ[٥].

وعلى العكس من قصر الممدود مدُّ المقصور، قال[٦]:

وَجُلَنْـدَاءَ فِـي عُمَـانَ مُقيمـاً ثُمَّ قيساً فِي حَضْـرَ مَـوْتَ المُنيـفِ

وإنما هو (جُلَنْدى) مقصوراً[٧]، وهو صاحبُ عُمَانَ من الأزْدِ.

ومَدُّ المقصورِ نوعٌ من الزِّيادة في الكلمة، مثلُهُ تحريكُ السَّاكِنِ؛ وتسكينُ المُتَحَرِّك نـوعٌ من الْحذْفِ كَقَصْرِ المَمْدودِ؛ وقد وردَ كلٌّ مِنْهُمَا في شِعْرِ الأَعْشى، قال[٨]:

نَحْنُ الفَوَارِسُ يَوْمَ الحِنْـوِ ضَـاحِيَةً جَنْبَـيْ فُطَيْمَـةَ لاَ مِيـلٌ وَلاَ عُـزُلُ

يُريدُ: (عُزْل) جَمْع (أَعْزَل) أي: لا رُمْحَ لَه، وأمَّا (العُزُل) بِضَمَّتَيْن فهو كـ (الأَعْـزَل)، وجَمْعُهُمَا «عُزْلٌ وَأَعْزَالٌ وَعُزَّلٌ وَعُزْلاَنٌ وَمَعَازِيلُ»[١] فعندما حَرَّك الساكنَ أَشْـبَهَ الجَمْـعُ المُفْرَدَ. وقال[٢]:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢: ٧٥٢)، وضرائر ابن عصفور (١١٦ ــ ١١٧).

(٢) الديوان (٥٩)، وروايته: «عنده الحزم والتقى وأَسَا الصَّرْعِ....» وأَسَا الجُرْحَ أَسأً: داواه؛ ولا شاهد فيهـا. والصَّـرْع: داءٌ يُبْطِلُ الحسَّ يمنَع الحَرَكةَ. والشَّقّ: داءُ الشَّقِيقةِ.

(٣) ضرائر ابن عصفور (١١٧).

(٤) الديوان (٧٩).

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢: ٧٥٢).

(٦) الديوان (٣٦٥).

(٧) الخصائص (٣: ٢١٤).

(٨) الديوان (٧٨).

أَذَاقَـــتْهُمُ الحَـــرْبُ أَنْفَاسَـــهَا وَقَـــدْ تُكْـــرَهُ الحَـــرْبُ بَعْـــدَ السَّـــلِمْ

فَحَرَّكَ اللاَّمَ بالكَسْرِ ليستقيمَ له الوزن، وحَمَلَهُ ابنُ جنِّي على لُغةِ مَنْ يَقولُ مِنَ العَرَب: هَذا عَمُرْو، وبَكُرْ، ومَرَرْتُ بعَمِرْو، وَ: بَكِرْ «فيَنْقل حَرَكَةَ الرّاء إلى ما قبلها؛ وإنَّما جازَ ذلكَ لأنّه إذا حُرِّكَ ما قبل الرّاء فكأنَّ الرّاء متحرِّكة»[٣] ومِنْ هذا يكونُ تحريكُ الأعشى لاَمَ (السَّلْم) في البيت.

وقال، وقد سكّن المتحرّك[٤]:

حَتّى إذا فِيقَةٌ في ضَرْعِهَا اجْتَمَعَـتْ جاءَتْ لِتُرْضِعَ شِقَّ النَّفْسِ لَو رَضَـعَا

عَجْلاً إلى المَعْهَـدِ الأَدْنَـى فَفَاجَأَهَـا أَقْطَاعُ مَسْكٍ، وَسَافَتْ مِـنْ دَمٍ دُفَعَـا

فقوله: (عَجْلاً) هو «مصدَرُ عَجِلَ (كَطَرِبَ)، سكَّنَ الجيمَ لِضرورةِ الوزن» هـذه عبـارةُ الشَّارح ــ رحمه الله ــ وأحسب أَنّ الشّاعر قال: (عَجْلى)، فكتبها النَّاسِخُ بالمَمْـدودةِ فوقـع الوَهْمُ.

وقال[٥]:

لاَ الـنَّفْسُ تُؤْيِسُـهُ منهـا فَيَتْرُكُهَـا وقد رأى الرَّغْبَ رَأْيَ العَيْنِ فَاحْتَرَقَـا

يريد: الرَّغَب، بفتحتين، وهو: المَرْغوب، فسكّن الغين لضرورة الشِّعر.

وبهذا تنتهي المواضعُ التي وقفت عليها وقد خالَفَ فيها الأعشـى مـذاهبَ العـرب فـي كلامها، فهو يخرج على أبنيتها المألوفة كما سبق بيانُه، وَإن كان أغلبُ خروجه عليها مـن بابِ الضَّرورة، لا من بابٍ نَقَبَهُ الأعشى في جدارِ اللُّغةِ وتَعَمَّدَ الخروجَ منه، كَمَا هُوَ مُلاَحَظٌ عند العَجّاج؛ فالشَّواهد التي مرَّت بنا من شعر الأعشى لا تُشَكِّل مَذْهباً له ومبدأً يعمـل بـه، وإنَّما هي من بابِ الضّرورة كما سبق القول، وتكاد تكون هذه الشواهدُ كلَّ ما وَرَدَ في شعره من مخالفةٍ للقياس اللُّغَويّ، ولكنَّ في شعرِه شواهدَ أُخرى من بابٍ آخر هـو بـابُ مخالفـةِ

(١) القاموس: (عزل).

(٢) الديوان (٨٩). وروايته: «.... السَّلَمْ» والسَّلَم والسِّلْم والسِّلْم والسَّلام بمعنًى واحد؛ ولا شاهد فيها. أَمَّا كَسْرُ اللاّم فَرِواية ابن جنّي.

(٣) سر صناعة الإعراب (٨٠).

(٤) الديوان (١٥٥).

(٥) الديوان (٤١٧).

القياسِ النَّحويّ، وهو موضوعُ الفَرْعِ الثَّاني مِنْ فُروعِ مُخَالفةِ القِيَاسِ في شعره، وسأتناوله في مقال قادم بإذن الله.

المصادر والمراجع

١ــ أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها: لأبي محمّد الأعرابيّ الملقّب بالأسود الغُنْدِجاني (كان حيّاً سنة ٤٣٠هـ)، تحقيق الدكتور محمّد علي سلطاني، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢ هـ/١٩٨١م.

٢ــ الإنصاف في مسائل الخلاف: للأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٣ــ الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عليّ البجاوي، دار الهدى، بيروت، بلا تاريخ.

٤ــ ديوان الأعشى الكبير: تحقيق: د. محمّد محمّد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة ٧، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥ــ ديوان الحطيئة: تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦ــ ديوان العجّاج: تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، الطبعة ٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٧ــ سرّ صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٨ــ سفر السعادة وسفير الإفادة: للسّخاويّ الإمام علم الدّين أبي الحسن عليّ بن محمد (٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٩ــ ضرائر الشّعر، أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة: للقزاز، أبي عبد الله محمّد بن جعفر التّميميّ القيروانيّ (٤١٢هـ)، تحقيق: د. محمد زغلول سلام ود. محمد مصطفى هدّارة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٢م.

١٠ــ ضرائر الشعر: لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، الطبعة ٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١١ــ طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلاّم الجمحيّ (٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

١٢ــ القاموس المحيط: للفيروزابادي، محمد بن يعقوب (٨١٦هـ)، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٣ــ الكتاب: لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ(، تحقيق: عبد السّلام هارون، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
١٤ــ لسان العرب: لابن منظور.
١٥ــ المحتسب: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ(، تحقيق: علي النجدي ناصف وَد. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
١٦ــ المسائل الحلبيّات: لأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ(، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٧ــ معجم الشعراء: للمزرباني، أبي عبيد الله محمد بن عمران (٣٨٤هـ(، تحقيق: عبد الستار فرّاج، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٠م.
١٨ــ مغني اللبيب: لابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ(،تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة٢، بلا تاريخ.
١٩ــ المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ(، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضَيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
٢٠ــ المنصف لكتاب التصريف: لابن جنّي (٣٩٢هـ(، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
٢١ــ الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء: للمزرباني، أبي عبيد الله محمّد ابن عمران (٣٨٤هـ(، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار نهضة مصر، ١٩٦٥م.

/ /